

Distr.: General
28 July 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون
البند ٩٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي:
دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في
الاقتصاد العالمي

دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي

تقرير الأمين العام**

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٢-١ مقدمة
٣	١١٦-٣ أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة
٣	١٠-٣ ألف - الأمانة العامة للأمم المتحدة
٦	١٨-١١ باء - اللجنة الاقتصادية لأوروبا
٨	٢٨-١٩ جيم - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
١١	٣٥-٢٩ دال - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

* A/55/150

** قدم هذا التقرير بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ حيث كانت الشعبة في انتظار ردود مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

١٢	٥١-٣٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	هاء -
١٥	٦٠-٥٢	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	واو -
١٧	٦٤-٦١	برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات	زاي -
١٨	٧٦-٦٥	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)	حاء -
٢٠	٨٠-٧٧	صندوق الأمم المتحدة للسكان	طاء -
٢٢	٨٦-٨١	منظمة العمل الدولية	ياء -
٢٣	٩٧-٨٧	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	كاف -
٢٥	١٠٣-٩٨	البنك الدولي	لام -
٢٧	١٠٥-١٠٤	صندوق النقد الدولي	ميم -
٢٨	١٠٦	الاتحاد البريدي العالمي	نون -
٢٨	١٠٩-١٠٧	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)	سين -
٢٩	١١١-١١٠	الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية	عين -
٣٠	١١٢	المنظمة العالمية للملكية الفكرية	فاء -
٣٠	١١٤-١١٣	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	صاد -
٣١	١١٦-١١٥	منظمة التجارة العالمية	قاف -

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٧٥/٥١ إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بأنشطة تحليلية وتقديم مشورة وتعاون تقني إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فيما يتصل بالإطار الاجتماعي والسياسي اللازم للإصلاحات الاقتصادية وإصلاحات السوق، ولا سيما تهيئة الظروف الكفيلة باجتذاب الاستثمارات الأجنبية. وطلبت أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة كل سنتين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار. وقد أعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب، واستند إلى المعلومات التي قدمت إلى الأمين العام حتى ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠.

٢ - وفيما يتعلق بالأنشطة التحليلية، فإن معظم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تعد تقريرا سنويا يقدم استعراضا عاما لأنشطتها والمسائل التي تدخل ضمن اختصاص كل مؤسسة منها. وتغطي تلك التقارير الأعمال المتعلقة بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والمساعدات التي تقدم لها والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من التحليلات والمشورة المتعلقة بالسياسات التي توفرها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لهذه البلدان. ونظرا لما تتسم به تلك التقارير من طابع عالمي، لا يجري استعراضها في هذا المقام.

ثانيا - أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

ألف - الأمانة العامة للأمم المتحدة

٣ - واصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الاضطلاع بأنشطة تحليلية وتقديم مشورة تتعلق بالسياسات، وتوفير مساعدة تقنية إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في كل مجال من مجالاتها البرنامجية الرئيسية.

٤ - ففي مجال السكان، ومنذ تقديم التقرير السابق حول هذا الموضوع، أُجري عدد من الأنشطة التحليلية والأنشطة المتعلقة بالسياسات تتصل بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (انظر A/53/336). وتقدم الإضافة المرفقة بالمجلد المعنون "السياسات السكانية الوطنية" بيانات أساسية عن السياسات السكانية لعشرة بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويوضح التقرير المعنون "رصد التقدم المحرز فيما يتعلق بالسكان، الذي أعد للجنة التنمية الاجتماعية ولجنة السكان والتنمية الحالية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية فيما يتعلق بتحقيق أهداف المؤتمرات العالمية في الميدان الاجتماعي والاقتصادي. ويقدم التقرير المعنون "المستويات والاتجاهات في استخدام وسائل منع الحمل حسب تقييمها في عام ١٩٩٨" والرسوم البيانية الجدارية المرفقة به معلومات عن استخدام وسائل منع الحمل؛ ويوضح الرسم البياني الجداري المعنون "أنماط الزواج في العالم، ١٩٩٩" أحدث البيانات

عن أنماط الزواج؛ ويقدم المنشور المعنون "آفاق الحضرة في العالم: تنقيح عام ١٩٩٩" مجموعة مستكملة من التقديرات والاسقاطات لسكان المناطق الحضرية والريفية والمدن الكبيرة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٥ - وفي مجال الإحصاءات، أنجزت الإدارة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، حلقة عمل تدريبية عن إحصاءات التجارة الدولية لبلدان أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة من أجل اطلاعها على مفاهيم وتعريف الأمم المتحدة المنقحة. وواصلت الإدارة، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، تنفيذ مشروع إقليمي يشمل أذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان لتعزيز قدرات إجراء تعدادات السكان والإسكان. ونظمت حلقات عمل تقنية إقليمية ووطنية في مجالات إدارة التعداد السكاني، ومعالجة البيانات ونشر نتائج التعدادات. وقدمت للبلدان خدمات استشارية حسب الطلب لدعم عمليات إجراء التعداد وتصميم الاستبيانات ومعالجة البيانات والتحرير والجدولة. وقدمت الإدارة أيضا مساعدة تقنية للمعهد الوطني للإحصاءات وإعداد التقديرات في تركمانستان في إطار إعداد "التعداد السكاني المصغر هناك". ونظمت حلقة دراسية عن نشر وتسويق الإحصاءات الرسمية لجميع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٦ - وفي مجال الإدارة العامة، قدمت شعبة الاقتصاد العام والإدارة العامة مشورة في مجال السياسات العامة ومشورة تقنية للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية شملت ما يلي: إصلاح الإدارة العامة وتعزيز المجتمع المدني عن طريق بناء القدرات، وتنظيم الانتخابات، ووضع نظام وقائي من الأزمات الاقتصادية ومنع النزاعات لرومانيا، وتقديم الدعم في مجال المسألة للجمعية الوطنية في أرمينيا وإجراء تقييم للجامعة الدولية لإدارة الأعمال في ليتوانيا، وتحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان وسلامة الحكم في أوزبكستان. وشارك ممثلون منتخبون وموظفون معينون من أكثر من ٢٠ بلدا من أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة في مؤتمر بعنوان "اللامركزية: شروط النجاح" لتبادل الآراء حول التقدم المحرز في بلدانهم. وأنشئ مركز إقليمي في سالونيكى باليونان لبلدان أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة لتحسين الطابع المهني والقيم الأخلاقية والمعايير في القطاع العام. وأصدرت الشعبة أيضا منشورات عن مسائل تتعلق بالتحويلات الاقتصادية مثل الإدارة المالية، وأنشطة إعادة هيكلة القطاع العام وخصخصته وتطوير الأعمال الحرة والأعمال الصغيرة.

٧ - وفي عام ١٩٩٩، نظمت شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية سلسلة اجتماعات عن السياسات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتبادل الآراء والتجارب في ميدان السياسات الاجتماعية مستهدفة بها توجيه الانتباه لتوصيات مؤتمر

القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ومساعدة البلدان في الإعداد لاجتماع جنيف المعني باستعراض نتائج القمة بعد خمس سنوات من انعقادها. وتم تنظيم اجتماع لفريق خبراء مخصص في نيويورك عن موضوع النفقات الاجتماعية، وسياسات تعبئة الموارد للتنمية الاجتماعية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ وندوة إقليمية عن السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فترات تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عشقباد بتركمانستان. ونظمت الحلقة الدراسية الدولية عن سياسات تقليل التكلفة الاجتماعية لعملية التحول في سان بطرسبورغ بالاتحاد الروسي، وحلقة العمل المعنية بالسياسات الاجتماعية في جنوب شرقي أوروبا في فيينا بالنمسا. وواصلت الشعبة أيضا تقديم الدعم لمشاريع في مجال السياسات الاجتماعية والاقتصادية في كل من أوكرانيا وبلغاريا والبوسنة والمهرسك وبيلاروس وتركمناستان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

٨ - وظلت شعبة النهوض بالمرأة تنهض بدورها كمركز تنسيق وتساعد البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للإيفاء بالتزامات تقديم التقارير إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة. ووفرت اللجنة خدمات تدريبية واستشارية ومن ذلك الخدمات التي قدمتها لقرغيزستان في إعداد وكتابة التقارير المقدمة منها إلى اللجنة. وبمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل نظمت الشعبة ندوة قانونية في فيينا عن تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان على الصعيد المحلي.

٩ - وفي مجال التنمية المستدامة، جرى دعم عدد من الأنشطة الوطنية. ففي أوزبكستان؛ وضع مشروع رائد لتعزيز القدرات في مجال التأهب للكوارث والوقاية منها، وإجراء تقييم للبرامج البيئية لمنطقة بحر الأورال. وفي جورجيا يجري من خلال أحد المشاريع دعم استراتيجية الحكومة لتطوير أسواق الأراضي وتحصيل ضرائب الأراضي عن طريق تحسين القدرة الإدارية والتنظيمية لشعبة إدارة الأراضي والمساعدة في إنشاء نظم مسح وتسجيل الأراضي وتحصيل ضرائبها. وفي كرواتيا، قدمت مساعدة في إعداد تقريرها القطري للتنمية البشرية. وعلى المستوى الإقليمي عُقد اجتماع للخبراء في براتسلافا لدراسة الاستراتيجيات الوطنية لتشجيع الانتاج الخالي من التلوث الذي يعتمد على تكامل السياسات والبرامج في مجال التنمية الصناعية والحماية البيئية.

١٠ - وأجرت شعبة تحليل السياسات الإنمائية استعراضات شاملة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وردت في نشرتها السنوية المعنونة "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم" ونشرة نهاية العام المعنونة "الحالة

الاقتصادية في العالم وتوقعاتها“ وأصدرت تنبؤات وتحليلات منتظمة تتعلق بالاقتصاد الكلي في إطار نظام فريق البحث الدولي لوضعي النماذج الاقتصادية لينك. ومن أهم التطورات التي غطاها الاستعراض المسائل المتعلقة بتأثير الأزمة المالية والركود الاقتصادي والانتعاش اللاحق الحاصل في الاتحاد الروسي على البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وبصفة خاصة البلدان التي تقع في منطقة بحر البلطيق ومناطق رابطة الدول المستقلة، والمسائل المتعلقة بانضمام بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى الاتحاد الأوروبي وإدماجها المتوقع في الاتحاد النقدي الأوروبي، والأزمة في كوسوفو ومساعدة المجتمع الدولي لبلدان البلقان. واستمرت الشعبة في تحليل الحالة المتعلقة بالاقتصاد الكلي وعمليات التحول في فرادى البلدان كجزء من واجباتها الرقابية. كما تمت في إطار شبكة ”لينك“ وبمشاركة ممثلين من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مناقشة مواضيع خاصة ذات صلة بالاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية مثل التركيز على أحوال التضخم، والاقتصاد الجديد.

باء - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

١١ - تركز اللجنة الاقتصادية لأوروبا أنشطتها المتعلقة بمساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تحقيق اندماجها في الاقتصاد العالمي، على تحليل التطورات الاقتصادية في تلك البلدان وتعزيز قدراتها على تنفيذ القواعد والمعايير الموضوعية تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأوروبا. ويتسم كثير من الأنشطة بالصبغة دون الإقليمية وينفذ بالتعاون الوثيق مع مجموعات دون إقليمية ومبادرات مثل التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، ومبادرة وسط أوروبا، ورابطة الدول المستقلة، والمبادرة التعاونية لجنوب شرقي أوروبا، والبرنامج الخاص لاقتصادات وسط آسيا.

١ - العمل التحليلي

١٢ - وتقدم كل ”دراسة للحالة الاقتصادية“ في أوروبا استعراضات تحليلية شاملة للتطورات الاقتصادية في بلدان أوروبا الشرقية ودول البلطيق ورابطة الدول المستقلة التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والمشكلات التي تواجهها هذه البلدان، وتشمل الدراسة فروعاً مفصلة عن التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية. وإلى جانب ذلك تتضمن تحليلات خاصة عن تأثير عدم الاستقرار المالي الدولي والأزمة الروسية على البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فيما يتعلق بعمليات الإعمار بعد انتهاء الحرب وعمليات التجديد الاقتصادي في جنوب شرقي أوروبا والتقارب الاقتصادي في أوروبا، مع إيلاء تركيز خاص للسنوات العشر الأولى لمرحلة الانتقال.

١٣ - واعتباراً من عام ١٩٩٨، أخذت اللجنة الاقتصادية لأوروبا تنظم حلقة دراسية ربعية تسبق دورتها السنوية مباشرة، وخصصت أيضاً اليوم الأول من انعقادها لإجراء مناقشة منظمة حول موضوع اقتصادي محدد. وقد كرست الحلقة الدرستين اللتان عقدتا حتى الآن لقضايا تتعلق بالعملية الانتقالية. وكان عنوان الحلقة الدراسية لعام ٢٠٠٠ هو "من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق: العملية الانتقالية بعد عشر سنوات".

٢ - المساعدة في تنفيذ قواعد ومعايير اللجنة الاقتصادية لأوروبا

١٤ - تقدم مساعدة بوجه عام في تطبيق اتفاقيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبروتوكولاتها وقواعدها ومعاييرها عن طريق توفير خدمات استشارية وحلقات عمل تدريبية إقليمية ووضع مبادئ توجيهية وتوصيات بشأن السياسات في شتى المجالات. وقد عُقدت اجتماعات تقنية في مناطق مختلفة لتيسير استفادة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من شبكات الخبراء ومقرري السياسات. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠ نُظِم اجتماع غير رسمي لخبراء الحسابات القومية في بلدان رابطة الدول المستقلة لمناقشة قضايا ذات أهمية خاصة لهم.

٣ - تشجيع التجارة والاستثمار

١٥ - وفي مجال التجارة، وضعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا قواعد ومعايير وتوصيات من خلال مركز تيسير الإجراءات والممارسات في مجالات الإدارة والتجارة والنقل التابع لها، وساعدت البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في إنشاء لجان محلية لتسهيل التجارة تضم أطرافاً من القطاعين العام والخاص مسؤولين عن التجارة الدولية. وتسهم اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تخفيض الحواجز غير الجمركية داخل منطقتها بتشجيع الاعتراف المتبادل بالمعايير والشهادات، والمساعدة في توفيق ممارسات التصديق فيها مع المعايير العالمية ووضع مبادئ توجيهية لإدراج المعايير الدولية في النظم الوطنية للتجارة.

١٦ - وفي مجال الاستثمار، اضطلعت اللجنة بأنشطة تهدف إلى تنمية قدرات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل اجتذاب استثمارات القطاع الخاص إلى البنية التحتية؛ وتحسين بيئة الاستثمار أمام الأنشطة التي تعتمد على حقوق الملكية الفكرية؛ وإقامة مؤسسات جيدة التسيير وسن قوانين تدعم سوق العقارات؛ والترويج لاستخدام التحكيم التجاري الدولي وتشجيع نقل أفضل الممارسات في المنطقة لدعم إعادة الهيكلة الصناعية وتنمية المؤسسات. وتقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضاً بعقد لقاءات دورية ونشر مبادئ توجيهية بشأن موضوعات ذات صلة مثل سياسات المنافسة، وتشجيع الاستثمار، وتمويل التجارة.

٤ - البيئة والطاقة المستدامة

١٧ - يصدر برنامج استعراض الأداء البيئي التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا بتقييمات لكل البلدان الأعضاء في اللجنة التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ويشير عليها بتوصيات تتعلق بالسياسة. وقد انتهت من إعداد تقرير كرواتيا وأوكرانيا ونشرهما في عام ١٩٩٩، ويجري العمل حاليا في إعداد استعراضات لأرمينيا وقيرغيزستان وكازاخستان، ومتابعات للاستعراضات الخاصة بسلوفانيا ومولدوفا وبلغاريا.

١٨ - ويتيح مشروع تحقيق كفاءة استخدام الطاقة في عام ٢٠٠٠ ومشروع الاستثمار في مجال تحقيق كفاءة استخدام الطاقة من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ مساعدة لبلدان أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة في تعزيز كفاءة استخدام الطاقة والوفاء بالتزاماتها التعاهدية البيئية الدولية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. ويشجع برنامج عمل مركز الغاز التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا أيضا على تنفيذ سياسات وممارسات تقوم على أسس سوقية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

جيم - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١٩ - تركز أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أنشطتها المتعلقة بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على المجالات الآتية: تحليل السياسات وإبداء المشورة؛ وتعزيز التعاون الإقليمي/دون الإقليمي خاصة في مجال التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي؛ وحل المشكلات الاجتماعية؛ وتحسين إدارة البيئة والموارد الطبيعية؛ وتعزيز التعاون مع المنظمات الأخرى.

١ - تحليل السياسات وتقديم المشورة

٢٠ - كانت "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ" في العامين ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ هي المدخل التحليلي الرئيسي لاستعراض وتقييم التطورات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في منطقة اللجنة. وقد فحصت الدراسات عن كثر وقع الأزمات الحاصلة في آسيا والاتحاد الروسي على البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وبحث آفاق النمو المستأنف في المنطقة. ومن المنشورات الأخرى المتكررة المطلوبة في اللجنة والتي تتناول البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ما يلي: دليل مزاولة الأعمال التجارية في قيرغيزستان، ودليل مزاولة الأعمال التجارية في أوزبكستان، وجوانب التكامل في التجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب الغربي الأعضاء في اللجنة وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ودروس من أجل البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وناقشت اللجنة موضوع إدخال البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في

الشبكة التجارية الإقليمية في سياق دورتها السادسة والخمسين في إطار بند جدول الأعمال المعنون "التنمية من خلال العولمة والشراكة في القرن الحادي والعشرين: منظور لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ولدمج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في نظام التجارة الدولية على أساس الإنصاف والمساواة".

٢ - تعزيز التعاون الإقليمي/دون الإقليمي

٢١ - ونظمت اللجنة المعرض التجاري الدولي السابع لآسيا والمحيط الهادئ تحت عنوان "أسلوب المعيشة: القرن الحادي والعشرين" في الما آتا عاصمة كازاخستان لتنشيط التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي بين اقتصادات وسط آسيا والمنطقة الآسيوية عن طريق تشجيع الاتصالات التجارية. وشارك ممثلون عن اقتصادات وسط آسيا والمنطقة الآسيوية عن طريق إقليميين آخرين، أحدهما عن تنفيذ الإصلاحات الضريبية والآخر عن تطبيق الإدارة البيئية الاستراتيجية للتنمية المستدامة في منطقة وسط آسيا. ولزيادة فعالية مشاركة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في التجارة الإقليمية والعالمية، استهلكت أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مشروعاً لتقديم المساعدة الاستشارية من أجل تنشيط الصادرات.

٣ - حل القضايا الاجتماعية

٢٢ - شاركت معظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في اجتماعات رفيعة المستوى لاستعراض تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان بالي بشأن السكان والتنمية المستدامة. وشاركت أيضاً في أنشطة واجتماعات للجنة دارت حول موضوعات من قبيل تعزيز مشاركة المرأة في الأعمال التجارية الصغيرة، والقضاء على سوء المعاملة الجنسية واستغلال الشباب، وتعزيز حقوق الإنسان للطفل والشباب، وتنمية مهارات العاملين في مجال الخدمة الاجتماعية والصحية، ونشر تعليم القراءة والكتابة بين النساء والفتيات.

٤ - تحسين إدارة البيئة والموارد الطبيعية

٢٣ - يتركز توفير المساعدات الفنية في هذا المجال على تقييم حالة البيئة والاستخدام والرصد الفعالين للطاقة والموارد المائية والمعدنية في البلدان المعنية. وأوفدت بعثات استشارية إلى كازاخستان ومنغوليا والاتحاد الروسي، بناء على طلبها، لمساعدتها في تحسين استخدام الطاقة في القطاع الصناعي؛ وإلى فييت نام ومنغوليا للمساعدة في تحقيق التكامل بين إدارة الموارد المائية ومعايير معالجة المياه؛ وإلى أذربيجان من أجل التوصية بإطار تنظيمي ومؤسسي مناسب لتعزيز الاستثمارات الأجنبية في قطاع الموارد المعدنية.

٢٤ - وتعاونت اللجنة أيضا مع الصندوق الدولي لإنقاذ بحر الأورال من أجل تقديم مساعدة تقنية إلى اقتصادات وسط آسيا في ترشيد وزيادة كفاءة استخدام الطاقة والموارد المائية. وأصدرت أمانة اللجنة منشورين مفيدتين في التفاوض مع المانحين بشأن الموارد الجيولوجية والمعدنية في قيرغيزستان ومنغوليا.

٥ - تعزيز التعاون مع المنظمات الأخرى

٢٥ - واصلت اللجنة تعاونها مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تنفيذ البرنامج الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا بغية تعزيز التعاون الاقتصادي وتسهيل دمج اقتصادات وسط آسيا في كل من أوروبا وآسيا.

٢٦ - وتعاونت اللجنة أيضا مع مصرف التنمية الآسيوي لاستهلال خطة من أجل تنمية الموارد البشرية، وبناء القدرات المؤسسية، ووضع تدابير تسهيلية، وتنشيط الاستثمار، تعرف بخطة "هاي فاي" في مجموعة مختارة من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ومن المتوقع أن تعزز هذه الخطة أنشطة القطاع الخاص. ونظمت اللجنة كذلك بالتعاون مع مصرف التنمية الآسيوي حلقة عمل أولية عن إعادة تحديد أسس سلاسل الحسابات القومية وربطها.

٢٧ - ونظمت اللجنة بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية أول دورة دراسية عن سياسات التجارة، حضرها مسؤولون من كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومنغوليا وفييت نام. وشاركت البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في اجتماع لكبار المسؤولين بخصوص برنامج عمل منظمة التجارة العالمية المقبل بشأن التجارة والبلدان النامية عقدته اللجنة بالتعاون مع الأونكتاد ومصرف التنمية الآسيوي.

٢٨ - وشاركت بلدان جنوب شرقي آسيا التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مشروع نظمته رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالتعاون مع أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ١٩٩٨ بشأن بناء القدرات المؤسسية وفي مجال الموارد البشرية في البلدان حديثة الانضمام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. واستفادت هذه البلدان أيضا من الندوة التي عقدت في بانكوك بشأن التنمية الشاملة لبلدان منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية.

دال - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

١ - تقديم الخدمات الاستشارية المتعلقة بالتجارة

٢٩ - قدمت أمانة الأونكتاد الدعم للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجالات كفاءة التجارة والإصلاح الجمركي والتحديث وتسهيل التجارة والنقل والتعاون. وفي إطار مشروع إقليمي معنون "دعم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في مجالي كفاءة التجارة والتعاون الاقتصادي" أوفدت بعثات للمساعدات التقنية في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ إلى أذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانيستان وأوزبكستان. وجمعت التوصيات التي وردت في تقارير هذه البعثات لتكوين عناصر برنامج للمساعدة بعنوان "تعزيز التجارة وتسهيل العبور والنقل" من المقرر أن يجري تنفيذه في الإطار الشامل لبرنامج العمل المتعلق بكفاءة التجارة في المنطقة.

٢ - المساعدة في بناء القدرات

٣٠ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدمت الأونكتاد خدمات استشارية بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إلى كل من أذربيجان والاتحاد الروسي وبيلاروس وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وفييت نام وكازاخستان ومولدوفا. ونظمت في كازاخستان وقيرغيزستان حلقات دراسية عن خطط نظام الأفضليات المعمم لدى كل من الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. وقدمت مساعدات حول قانون وسياسات المنافسة إلى البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة وفييت نام.

٣١ - وتعمل دائرة المراجع في الأونكتاد تدريجياً، في إطار مبادرة الأونكتاد الخاصة بإقامة الترابط بين الأنشطة البحثية، على تطوير علاقاته مع مؤسسات التعليم العالي والبحوث الاقتصادية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي تهتم بتبادل الوثائق والمطبوعات في المجالات المواضيعية الداخلة في نطاق اختصاص الأونكتاد. وقد أشارت بعض المؤسسات إلى رغبتها في توثيق علاقاتها بالأونكتاد من أجل بناء القدرات في مجالي البحوث والتحليلات وفقاً لما أشارت به اللجنة الاستشارية المعنية بالتنسيق.

٣٢ - وينفذ الأونكتاد أيضاً مشروعات في إطار نظام الإدارة والتحليل المالي للديون في كل من ألبانيا وأوزبكستان وأوكرانيا وتركمانيستان وبيلاروس وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجورجيا ورومانيا وفييت نام وليتوانيا وكازاخستان ومولدوفا.

٣٣ - وفي سياق برنامج الأونكتاد المستمر لتقديم المساعدات إلى ألبانيا، أشير على حكومة ألبانيا ببرنامج عمل لاستعادة ثقة المستثمرين بعد الاضطرابات السياسية التي اجتاحت المنطقة. ومن ضمن الأنشطة الترويجية التي نفذت في هذا المجال عقد المؤتمر الدولي للاستثمار

في عام ١٩٩٩ في تيرانا، الذي نظّمته وكالة التنمية الاقتصادية الألبانية بالتعاون مع الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٤ - ويرعى الأونكتاد وينفذ برامج تدريبية منظمة للموظفين والمديرين والمدربين الوطنيين في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويتولى برنامج تطوير التدريب في ميدان النقل البحري تدريب مقررري السياسات وكبار المديرين على التجارة البحرية وإدارة الموانئ ويساعد البلدان على وضع برامج تدريب خاصة بها. وتعمل الآن في رومانيا وجورجيا مراكز للتدريب من هذا القبيل ومن المزمع عقد حلقة عمل خاصة بالبرنامج في المستقبل القريب. وتجري المناقشات حاليا حول توسيع دائرة التعاون إلى الاتحاد الروسي وأوكرانيا وجمهورية وسط آسيا. ومن خلال الشبكة التابعة للبرنامج وبتنويل من البنك الدولي، قدمت أمانة الأونكتاد المشورة ونظمت جولات دراسية لموظفي ميناء دوريس في ألبانيا.

٣٥ - وفي الوقت الحالي انتهى تركيب نظام الإدارة الجمركية المحوسب التابع للأونكتاد في أكثر من ٨٠ بلدا، بينها بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وبدأ عدد من البلدان من بينها استونيا، في استخدام أحدث نسخ النظام المذكور.

هاء - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١ - الأنشطة المضطلع بها على الصعيد القطري

٣٦ - يحلل آخر تقرير ألباني عن التنمية البشرية أثر الهجرة على التنمية في هذا البلد وجيرانه، والمدى اللازم من الطاقات البشرية المطلوب توظيفه لتحقيق صوالح ألبانيا. وقدم البرنامج الإنمائي مساعدة تقنية للحكومة في وضع استراتيجية وطنية، توجد الآن قيد الموافقة من قبل البرلمان، لدعم المشاريع الصغيرة والمشاريع المتوسطة وتعزيزها. وعلى الصعيد المحلي، قدم البرنامج دعما تقنيا وماليا لإقامة مراكز للأعمال في مناطق تعاني من ارتفاع نسبة البطالة وتفتقر إلى طاقات إنمائية جيدة.

٣٧ - وفي أرمينيا، قدم البرنامج الدعم لمرفق "فرينيت" الذي يتيح للجمهور استعمال الإنترنت بالجمان، كما قدم الدعم ولأول مرفق تدريبي في المنطقة لمستعملي الإنترنت. وأسدى البرنامج، بالشراكة مع الأمانة العامة للأمم المتحدة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، المشورة بشأن صياغة تشريعات تمكينية وتحسين هيكل المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات، إضافة إلى توفير خدمات التدريب والدعم المادي لها، وقدم البرنامج الإنمائي، بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، المساعدة لوزاري الصناعة والتعليم في تنظيم دورات تدريبية وإنشاء صندوق استثماري متجدد لصالح أصحاب المشاريع الحرة البالغة الصغر.

٣٨ - وساعد البرنامج أذربيجان في تهيئة مشاريع صغيرة وفرص عمل محلية ومراكز تدريبية، وأعان وزارة العمل والضمان الاجتماعي على تقديم خدمات الدعم للفئات المستضعفة من السكان. وما فتئ البرنامج على وجه الخصوص، يقدم الدعم لمزارعي وأصحاب الأعمال الحرة في منطقة ناخكيفان.

٣٩ - وقدم البرنامج، بتعاون وثيق مع الأونكتاد الدعم للجهود المبذولة من حكومة بيلاروس للانضمام إلى منطقة التجارة العالمية وساعد أيضا في إقامة مراكز لاحتضان الأعمال التجارية من أجل دعم أصحاب الأعمال الحرة المحليين.

٤٠ - ويقدم البرنامج منذ عام ١٩٩٥، بمساعدة تقنية من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، دعما في مجال إسداء المشورة المتعلقة بالسياسات العامة إلى حكومة البوسنة والهرسك في ميدان الإدارة الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق. وتم إنشاء مؤسسات بحثية محلية تضم اقتصاديين بارزين من الكيانيين ومن البلدان المجاورة، لإجراء بحوث بشأن المسائل المتعلقة بالفترة الانتقالية. وقدمت نتائج الأبحاث وتوصياتها من خلال مجموعة من حلقات العمل الدولية والوطنية.

٤١ - وقدم البرنامج الإنمائي الدعم لإعادة تنظيم الدائرة الحكومية المعنية بإدارة الأراضي في جورجيا من أجل إنشاء نظامين إلكترونيين لتسجيل الأراضي وتحصيل الضرائب وتشغيل أسواق الأراضي بأسلوب سليم. ويقدم البرنامج الدعم لوزارة المالية في رصد الدين الخارجية لجورجيا وإدارته، وفي تهيئة بيئة مواتية للاستثمار من خلال بناء قدرات مركز الاستثمار في جورجيا. ويدعم البرنامج الإنمائي إنعاش القطاع الفرعي لإنتاج المنغنيز في جورجيا بتطبيق أحدث وأجود النهج والإجراءات المتطورة للإدارة في مجال المعالجة الكهروكيميائية للمنغنيز.

٤٢ - وقدم البرنامج الدعم لحكومة كازاخستان في إعداد استراتيجيتها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وساعد أيضا في وضع الاتفاق الإطاري للنقل العابر لآسيا الوسطى، الذي يشكل واحدا من أهم التحديات الاقتصادية التي تواجهها كازاخستان باعتبارها أكبر البلدان غير الساحلية في العالم.

٤٣ - وقدم البرنامج الدعم لحكومة قيرغيزستان بإسداء المشورة إليها في مجال السياسات العامة المتعلقة بالخصخصة والإدارة المالية. وساعد البرنامج أصحاب الأعمال الحرة في إنشاء مشاريع صغرى من خلال شبكة للمراكز المتكاملة للأعمال تقدم خدمات استشارية وتدريبية وتمنح القروض.

٤٤ - وانصبت أنشطة البرنامج الإنمائي في ليتوانيا بشكل خاص، بمساعدة منظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، على إقامة نظام حديث للضمان الاجتماعي، بما في ذلك العمل

نظام للمعاشات التقاعدية يديره القطاع الخاص. وجرى وضع نظام للميزنة الاجتماعية وتعزيز عمليتي رصد وتقييم قدرات الضمان الاجتماعي وبرامج المساعدة. ويوجد قيد التنفيذ نظام لإدارة الدين الخارجي والداخلي بدعم تقني من الأونكتاد. وقامت ليتوانيا، بمساعدة البرنامج الإنمائي بإعداد استراتيجيتها الوطنية الأولى للحد من الفقر من أجل عرضها في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المخصصة لاستعراض التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٤٥ - ويواصل البرنامج دعمه النشط لحكومة مولدوفا، وخاصة لوزارة شؤون الاقتصاد والإصلاح، في سبيل بناء قدراتها لتنسيق تدفق المساعدة وحشد الموارد المالية. وبدعم من البرنامج، تم وضع استراتيجية لتنمية التجارة وتعزيز الصادرات، كما تم إنشاء المركز الإعلامي للشؤون الاجتماعية والاقتصادية والوكالة الوطنية للاستثمار الأجنبي.

٤٦ - وبدأ هذا العام في رومانيا العمل في مشروع لنظام الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات، وستتم تكملته عن طريق المساعدة في مجال إدارة الأزمات بطرق أهمها التحليل المنهجي وتدريب مجموعة من الوسطاء المؤهلين لخدمة الحكومة والمجتمع المدني. واحتضنت رومانيا التجربة الرائدة لبرنامج "شركاء في العمل"، الذي يهدف إلى تشجيع نهج الشراكة بين منظومة الأمم المتحدة وأوساط الأعمال. ويساعد مشروع تابع للبرنامج الإنمائي عنوانه "تعزيز قدرات رومانيا في مجال التصدير"، الحكومة الرومانية في إعداد مخطط ترويجي لحفز المشاريع الصغيرة والمشاريع المتوسطة على ترويج الصادرات. وسيمكن مشروع آخر وزارة المالية من إقامة قاعدة بيانات شاملة تتعلق بالمنح المقدمة إلى رومانيا.

٤٧ - ويسعى البرنامج، بتعاون مع الأونكتاد، إلى تعزيز قدرات حكومة الاتحاد الروسي لتحقيق انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عن طريق تقديم خدمات التدريب والمشورة والمساعدة من أجل تحسين قدرات المؤسسات الحكومية في مجالي التحليل والبحث.

٤٨ - وفي جمهورية سلوفاكيا، يتعاون البرنامج مع الحكومة لوضع نهج مستدام للتنمية الإقليمية، قائم على الشراكة بين الحكومة، والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ويستهدف البرنامج من الدعم الذي يقدمه إرساء دعامة مؤسسية للتنمية المحلية والإقليمية في منطقة رائدة واحدة، ثم استخدامها كنموذج لغيرها من المناطق في البلد.

٤٩ - وفي أوكرانيا، تم تطوير قدرة وطنية على تنظيم برامج للتدريب المهني تتميز بالفعالية من حيث التكلفة، والاستجابة للطلب وللاحتياجات الخاصة للأفراد. وبدأ العمل بمنهجية التدريب النموذجية، التي وضعتها منظمة العمل الدولية، في أكثر من ١٠٠ مؤسسة تدريبية في البلد تيسيرا للتنمية الخاصة بكل منطقة على حدة ومن أجل توليد الدخول.

٥٠ - ونتيجة للأنشطة البرنامجية التابعة للبرنامج الإنمائي، أنشئ نظام لرعاية للمشاريع الصغيرة ووضعت مخططات لمنح القروض الصغيرة في شتى أنحاء أوزبكستان. وتم الإبلاغ عن إنشاء أكثر من ٢٠٠ مشروع بفضل المساعدة المقدمة في إطار نظام رعاية المشاريع الصغيرة. وساعد البرنامج أيضا في إدخال عمليات منح القروض الصغرى في عدة مناطق في البلد.

٢ - البرنامج الإقليمي

٥١ - يهدف مشروع بناء قدرات الدواوين الحكومية في دول جنوب شرقي أوروبا، الذي يوجد مقره في مركز الدعم الإقليمي في براتيسلاف، إلى تعزيز قدرة هذه الدول على التفكير الاستراتيجي فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات متوسلا في ذلك إتاحة الأدوات التحليلية لتقييم الأسباب الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية لحدوث التوتر. ومن الأمثلة على نشاط البرنامج في هذا الصدد، النظام الإقليمي للإنذار المبكر، وبناء القدرات الاستراتيجية للمؤسسات الحكومية، وبناء القدرات لتحليل الصراعات ومنع نشوبها. والأمل معقود على أن تؤدي المحصلة العامة لهذه الأنشطة إلى جلب الاستقرار إلى المناخ الاقتصادي الحساس في هذه المنطقة.

واو - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٥٢ - تتركز المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى البلدان التي اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في المجال البيئي، والتوعية البيئية وزيادة الدعم المالي لحماية البيئة الذي يتاح من خلال البرنامج وغيره من الهيئات. وتنصب مساعدة البرنامج في مجال بقاء القدرات على التنوع البيولوجي، والمياه، وقانون البيئة وبناء المؤسسات، وحماية المناخ وطبقة الأوزون، والتقييم البيئي وإدارة المواد الكيميائية.

٥٣ - ففي ميدان التنوع البيولوجي، تقدم المساعدة في إطار الاستراتيجي الأوروبية للتنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية، وهو مشروع إقليمي يضطلع به تحت الإدارة المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس أوروبا. ونظمت في كازاخستان اجتماعات إقليمية لتيسير تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. وأقر تجمع للمنظمات في عام ١٩٩٨ مشروعا لخدمات التنوع البيولوجي، للمساعدة في تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وتم أيضا إنشاء صندوق استثماري لهذا الغرض. ونظم تجمع المنظمات اختبارا لأداء هذا المشروع في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بالمشاركة مع حكومة أوزبكستان.

٥٤ - وفي مجال المياه، ركزت المساعدة التقنية على وضع اتفاقية لبحر قزوين وبناء المؤسسات في إطار برنامج البيئة لبحر قزوين. ويشارك برنامج البيئة أيضا، إلى جانب برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، عن تنسيق الأنشطة في إطار المرحلة القادمة من برنامج البيئة للبحر الأسود. وتشمل آخر التطورات في هذا الصدد الشروع في العمل الأولي لوضع بروتوكول للمغذيات يتبع اتفاقية بوخارست للبحر الأسود. وأصدر البرنامج أيضا تكليفا بإجراء دراسة جدوى تتعلق بالإدارة المتكاملة للأحواض النهرية في منطقة كرباتي الجبلية.

٥٥ - ويساعد البرنامج حاليا في الصياغة الأولية لبرنامج للقانون البيئي في بلدان آسيا الوسطى بالاشتراك مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وتتلقى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مساعدة تقنية في تنفيذ الاتفاقيات البيئية العالمية من خلال أنشطة من قبيل مشروع رصد الاتفاقيات، الذي يهدف إلى تيسير إطلاق البرلمانين على المعلومات المتعلقة بالقوانين البيئية.

٥٦ - وتتعزز قدرات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية غير مجال تقييم حالة البيئة وبناء قدراتها الإعلامية ذات الصلة عن طريق شبكة المعلومات المتعلقة بالبيئة والموارد الطبيعية التي دخلت حاليا طور التشغيل في معظم هذه البلدان. وتقدم المساعدة أيضا إلى عدد من البلدان في إعداد تقارير الأداء البيئي. وقد اتسع نطاق شبكة اللجان الوطنية التابعة لبرنامج البيئة من عامي ١٩٩٨-١٩٩٩ بانضمام سبع لجان وطنية جديدة، كما تمت صياغة مقترح لإنشاء الصندوق الاستئماني لبحر البلطيق.

٥٧ - وفي إطار الصكوك القانونية الدولية التي تعالج المسائل البيئية، قدمت المساعدة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال المشروع المعنون "وضع نهج متوائم للتشريعات في مجال البيئة في رابطة الدول المستقلة"، نفذه مركز المشاريع الدولية التابع للجنة الاتحاد الروسي الحكومية المعنية بحماية البيئة، بالتعاون مع معهد الدولة والقانون التابع لأكاديمية العلوم الروسية.

٥٨ - وساعد البرنامج في تسهيل سبل تحقيق الإنتاج الأنظف والإدارة البيئية السليمة من خلال إنشاء مراكز تدريب إقليمية ونظمت عن عام ١٩٩٩ حلق عمل إقليمية بشأن مبادئ الإدارة الحضرية عن أوروبا الشرقية واستكملت في أيار/مايو ١٩٩٩، دراسة عن الآفاق، والفرص وإمكانيات التنفيذ فيما يتعلق باستراتيجية لآلية إنمائية نظيفة على صعيد آسيا الوسطى. وفي إطار المنتدى البيئي العالمي لحماية طبقة الأوزون، التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، قدمت المساعدة لعدد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تنفيذ بروتوكول مونتريال.

٥٩ - وشارك البرنامج في إعداد عمليات استعراض الأداء البيئي لأرمينيا وأوكرانيا، وقيرغيزستان وكرواتيا. ومن خلال شبكة المعلومات المتعلقة بالبيئة والموارد الطبيعية، تقدم

المساعدة بصفة منتظمة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في إعداد التقارير الخاصة بحالة البيئة. وفي عام ١٩٩٩ منحت المساعدة الطارئة لتقييم حرائق الغابات في سيربيا وحالة البيئة في البلقان. وقد نتج عن هذا النشاط الأخير تقرير وزع على نطاق واسع عنوانه "العواقب الناجمة عن الصراع في كوسوفو بالنسبة للبيئة والمستوطنات البشرية".

٦٠ - وتقدم المساعدة أيضا إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال تنظيم حلقات عمل مخصصة لموضوع إدارة المواد الكيميائية، ومشروع يديره مركز المشاريع الدولية في موسكو لتعزيز الإدارة الوطنية للمواد الكيميائية في رابطة الدول المستقلة.

زاي - برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

٦١ - تشكل الجرائم المتعلقة بالمخدرات وإساءة استعمالها تهديدا خطيرا للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ففي عدد من المناطق، تستخدم جماعات المتطرفين القوميين والجماعات الإرهابية الاتجار بالمخدرات لتمويل أنشطتها المناوئة للحكومة. ويعتبر جنوب شرقي أوروبا وشمال القوقاز ووسط آسيا أبرز الأمثلة على ذلك. والاتجاه العام السائد في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية هو انخفاض سن بداية تعاطي المخدرات وزيادة عدد المدمنين عن طريق الحقن وتفشي فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) المتصل بذلك.

٦٢ - وتجري أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في إطار مذكرتي تفاهم دون إقليميتين بشأن التعاون في مراقبة المخدرات. وقد تم توقيع إحدى المذكرتين في عام ١٩٩٥ وتشمل بولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وهنغاريا ووقعت الأخرى في عام ١٩٩٦ من قبل أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان وتم تعديلها في بروتوكول عند انضمام حكومة الاتحاد الروسي وشبكة أغاخان للتنمية في عام ١٩٩٨. وخلال الفترة بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ أنشأ برنامج المراقبة الدولية للمخدرات برامج متعددة للتعاون التقني تهدف إلى تقوية المؤسسات الحكومية العاملة في مراقبة المخدرات واستهل العمل بها. ففي وسط وشرق أوروبا قدم حوالي ٤,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة كمساعدة في شكل خدمات استشارية أتاحها خبراء دوليون، وعن طريق تقديم التدريب الدولي وتوفير المعدات الخاصة. ومن أهم المشاريع الجارية حاليا برنامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا لإعادة تشكيل هياكل الاقتصاد من أجل تعزيز قدرات إنفاذ قانون المخدرات في جنوب شرق أوروبا، والذي يتولى تنفيذه برنامج المراقبة الدولية للمخدرات بالمشاركة مع اللجنة الأوروبية. وتتضمن المشاريع الأخرى تدريب العاملين المهنيين في المجال الصحي على الطرائق الحديثة

لمعالجة إساءة استعمال المخدرات، وتحديث منهجية تدريب الكلاب على شم المخدرات، وتحسين المراقبة على الحدود، وتطوير القدرات المتقدمة في التحقيقات التي تجريها الشرطة.

٦٣ - وتتكون منطقة وسط آسيا من جبال يستحيل اختراقها تقريبا في ناحية الشرق وصحاري شاسعة نادرة السكان في ناحية الغرب بينما يمثل الشمال تحديا صعبا. ويجري برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وشبكة متناسقة من موظفي البرنامج تقييما شاملا لمشكلة المخدرات. وينفذ البرنامج بميزانية تزيد على ٤٥ مليون دولار (١٩٩٧-٢٠٠١) أنشطة خاصة للتعامل مع إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها في المنطقة عن طريقها. ويتركز جزء كبير من عمل البرنامج في مساعدة الحكومات على استكمال القوانين ذات الصلة أو إدخال العمل بها. وينظر إلى تبادل الاتصالات والمعلومات بين البلدان باعتباره مطلبا حاسما، وقد تم في هذا المجال تنظيم العديد من حلقات العمل والرحلات الدراسية وتبادل الموظفين. وتعتبر مراقبة الحدود عنصرا مهما في نجاح البرنامج وتوجد حاليا أربعة مشاريع تركز على هذا المجال خاصة.

٦٤ - وفيما يتعلق بانتشار العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية بين متعاطي المخدرات عن طريق الحقن في المنطقة، أعد البرنامج بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة العالمي للإيدز وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وصندوق الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاريع في كل من بلدان وسط آسيا الخمسة تتعامل مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي وتعاطي المخدرات.

حاء - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

١ - العمل التحليلي

٦٥ - واصلت النشرة السنوية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المعنونة "حالة الأغذية والزراعة" استعراض التطورات في القطاع الزراعي والسياسات الزراعية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وستنشر نتائج مشروع بحثي عن دور الزراعة في المرحلة الانتقالية، أجري تنفيذه في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨ في كتاب يتضمن حالات دراسية إفرادية عن بلغاريا وبولندا وجمهورية سلوفاكيا.

٦٦ - وساعدت المنظمة في تنظيم حلقات عمل ليوم واحد غرضها تقييم أنشطة متابعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية واستكمال استراتيجيات التنمية الزراعية الوطنية: آفاق عام ٢٠١٠، في ألبانيا والجمهورية التشيكية وجورجيا، وجمهورية سلوفاكيا ولاتفيا وهنغاريا في بداية عام ٢٠٠٠. ومن المقرر عقد أربع حلقات عمل إضافية في وقت متأخر من السنة.

٦٧ - وتشجع المنظومة الأوروبية لشبكات البحوث التعاونية في مجال الزراعة التي تضم ١٣ شبكة، على قيام التعاون بين بلدان أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية. وشارك باحثون من بلدان وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة في أكثر من ٣٠ حلقة عمل ومؤتمر جرى تنظيمها عن طريق المنظومة. وساعد هذا الدعم المؤسس على المستوى الأوروبي في نشر رسائل إخبارية منتظمة في ثلاث لغات وإصدار العديد من التقارير التقنية الأخرى.

٦٨ - ونظمت حلقتا عمل لوضع خطط عمل مشتركة لإدارة الموارد الجينية الحيوانية في منطقة أوروبا إحداهما في ليتوانيا في حزيران/يونيه ١٩٩٨، لدول منطقة بحر البلطيق؛ والأخرى في اليونان في حزيران/يونيه ١٩٩٩، لبلدان جنوب شرقي أوروبا.

٢ - تنمية الزراعة الوطنية والسياسات القطاعية

٦٩ - تقدم في عدد من بلدان المنطقة مساعدة في مجال تنمية قطاع الغابات وتحديد أولويات الاستثمار وضع الصكوك المناسبة المتعلقة بالسياسات والصكوك القانونية والمؤسسية لدعم القطاع الحراجي الخاص. تقدم المساعدة أيضا لوضع خطط عمل وطنية خاصة بالغابات وتطوير استراتيجيات وطنية لمنع حرائق الغابات ومكافحتها بأساليب متطورة.

٧٠ - ونظم المكتب الإقليمي لأوروبا التابع للفاو حلقة عمل إقليمية بعنوان "ملكية الأراضي وأسواق الأراضي وتأثيرهما على فعالية الإنتاج الزراعي في وسط أوروبا وشرق أوروبا" في هاله بألمانيا لاستكشاف وتحليل ما يتصل بهذا الموضوع من المؤسسات وصكوك السياسات والتجارب.

٧١ - وقدمت الفاو المساعدة لعدة دول أعضاء في المنطقة من أجل تحسين نظم تسجيل الأراضي وسجلات المسح. وقدمت الفاو أيضا لكل من أذربيجان وأرمينيا وألبانيا وجورجيا مساعدة لوضع أو تحسين نظم سجلات الأراضي من خلال إعداد مشاريع استثمارية لتمويلها من البنك الدولي. ونظمت بالتعاون الوثيق مع المدرسة الدولية لحيازة الأراضي في كيرفيا بإيطاليا ثلاث حلقات دراسية، بمساعدة من السلطات الوطنية والمحلية في وسط أوروبا وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ومنطقة البحر الأسود في مجال إعداد دراسات لإدارة حيازة الأراضي.

٧٢ - وتنفذ المنظمة أيضا مشروعا مشتركا مع برنامج الأغذية العالمي عنوانه "دعم قدرات الإشراف على تحقيق الأمن الغذائي في مقاطعة كوسوفو بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية" تموله وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية لمدة عام واحد. وتم تنفيذ مشاريع تساعد في إعداد استراتيجيات قطاع الزراعة في بلغاريا والبوسنة والهرسك. وتجري الفاو أيضا تقييما خاصا للأمن الغذائي في الاتحاد الروسي.

٧٣ - ويشجع المكتب الإقليمي لأوروبا التابع للفاو، إدماج قضايا المرأة الريفية في السياسات الوطنية للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال مختلف حلقات العمل والحلقات الدراسية وعن طريق جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس.

٣ - تعزيز التغذية وتأمين جودة الأغذية وسلامتها

٧٤ - تواصل الفاو تنفيذ مجموعة من مشاريع المساعدة التقنية في مجالات التغذية وتأمين جودة الأغذية وسلامتها. وتهدف عدة مشاريع منها إلى مساعدة النظم الوطنية لمراقبة الأغذية في الإيفاء بالمتطلبات الدولية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك تدريب المدربين على تنفيذ نظم لضمان الجودة مثل نظام نقاط المراقبة الحرجة وتحليل المخاطر والممارسات الصناعية المستحسنة لحماية المستهلكين من المنتجات الغذائية منخفضة الجودة.

٧٥ - ودعمت المنظمة إجراءات التوفيق بين تشريعات الأغذية الوطنية ومعاييرها وأساليب مراقبتها من ناحية ومتطلبات التغذية في الاتحاد الأوروبي ودستور الأغذية من ناحية أخرى بالنسبة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقال المشتركة في المفاوضات السابقة على الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي. وأقيمت حلقات عمل ومشاريع إقليمية لدعم اللجان الوطنية لدساتير الأغذية ومراكز الاتصال المعنية بدستور الأغذية.

٧٦ - ويجري في الوقت الحاضر تعزيز نظم رصد التغذية والأغذية التابعة للفاو، كجزء من نظامها المعني بمعلومات انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ووضع الخرائط ذات الصلة الذي كلفها به مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ويشمل ذلك بوجه خاص المناطق المتأثرة بالحرب مثل دول البلقان. وتم إعداد ملفات تغذية قطرية لبعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لرصد التقدم المحرز بالنسبة لتحقيق الأمن الغذائي والرعاية التغذوية. وقدمت الفاو مواد تربوية عن التغذية باللغات الوطنية العديدة في المنطقة لاستخدامها في المدارس الحكومية والمنازل. وتدعم المنظمة التدريب على الإلمام ببيانات مكونات الأغذية من أجل تعزيز قدرة البلدان على تقييم جودة الغذاء والقيمة التغذوية للمنتجات الغذائية، وتعمل على تطوير هذه البيانات.

طاء - صندوق الأمم المتحدة للسكان

٧٧ - يستخدم صندوق الأمم المتحدة للسكان نهجا ذا مسارين للتغلب على المصاعب التي تواجه الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، يهدف من الأول الاستجابة للاحتياجات العاجلة في مجال الصحة الإنجابية، ويركز في الثاني على بناء قدرات طويلة المدى. وقد وسع الصندوق دعمه التقني في مجال إعداد السياسات الصحية وتوفير الدعم الداخلي لتوسيع نطاق الخيارات بتحسين نوعية خدمات الصحة الإنجابية وسبل الحصول عليها. وقدم

الصندوق بوصفه جزءاً من منظومة الأمم المتحدة وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية، دعماً لإنسانيا لكوسوفو وشمال القوقاز وأذربيجان وإتاحة الرعاية الصحية للأمهات، وخدمات الصحة الإنجابية للاجئين والمشردين، والرعاية النفسية لضحايا العنف القائم على نوع الجنس.

٧٨ - وساعد الصندوق في بناء القدرات الوطنية وكفالة الاعتماد على النفس في الأجل الطويل من خلال تنفيذ برامج سكنية وبرامج للصحة الإنجابية. بما في ذلك إعداد المشاريع وإدارة البرامج. وقدم الصندوق إلى عدد من البلدان مثل ألبانيا والبوسنة والهرسك وتركمانيستان ورومانيا المساعدة في تعزيز عملية الإصلاح الاجتماعي عن طريق المشاركة في الإصلاح الصحي. وتم التركيز خاصة على تأمين سبيل متكافئ لحصول المجموعات السكانية الفقيرة والمجموعات التي تفتقر إلى الخدمات، بما في ذلك الأقليات والمراهقين، على الرعاية الصحية الإنجابية. وفي ضوء السياسات التي تعمل باطراد على تحقيق لامركزية تمويل الرعاية الصحية، يولي قدر أكبر من الاهتمام لبناء القدرات المحلية من أجل وضع الصحة الإنجابية في مسار مستديم. وتتضمن المبادرات ذات الصلة، مع أشياء أخرى، إجراء تغييرات مؤسسية في المناهج الدراسية السابقة على الالتحاق بالخدمة لمختلف فئات المهنيين العاملين في مجال الصحة بحيث تشمل تدريباً على الصحة الإنجابية (أرمينيا وألبانيا وجورجيا وطاجيكستان) وبناء المهارات في مجال تشاور الأقران من أجل التصدي للاحتياجات الخاصة بالمراهقين (الاتحاد الروسي واستونيا والبوسنة والهرسك وبولندا ولاتفيا وليتوانيا). وأسفر مشروع رائد ضمن نظام الرعاية الاجتماعية في فيرغيزستان عن نتائج واعدة في سبيل تحويل خدمات الرعاية الصحية إلى خدمات وقائية النهج ومجتمعية القاعدة.

٧٩ - ودعم الصندوق أحد البحوث المخصصة لوضع مؤشرات اجتماعية تتناسب مع المؤشرات الاقتصادية التي جمعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وبدأ أيضاً سلسلة من برامج التعاون الإقليمي في مجال التحليل السكاني وتطوير السياسات السكانية بالتركيز على نواح مختارة من التغيرات السكانية وبيان مدى ترابطها مع الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية. وعمل الصندوق في تلك المجالات مع معاهد السكان الوطنية ومكاتب الإحصاءات الوطنية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال عقود فرعية ودراسات مشتركة. وحدد الصندوق عام ١٩٩٩ نهاية لبرنامج استغرق أربع سنوات لجمع البيانات والبحوث والتدريب والمساعدة التقنية في ميادين الخصوبة وشيخوخة السكان والهجرة الدولية.

٨٠ - ودعم الصندوق بناء القدرات في مجال التعدادات السكانية من خلال مشاريع تعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا وشعبة الإحصاءات التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة كوكالات منفذة لها. ونُفذ في هذا الخصوص برنامجان تدريبيان رئيسيان على الصعيد الإقليمي: أحدهما حلقة دراسية في موسكو عن تجارب إعداد التعداد السكاني، والأخرى في ألما آتا بكازاخستان عن تقييم التعداد السكاني ونشر البيانات لصالح رابطة الدول المستقلة ودول البلقان.

ياء - منظمة العمل الدولية

٨١ - اضطلعت منظمة العمل الدولية بعدد من الأنشطة من أجل مواجهة التحديات التي يفرضها ارتفاع معدلات البطالة والبطالة المقتنعة، وأحوال الاستبعاد الاجتماعي في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وقد ضمت المشاورة الثلاثية المعنية بمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقودة في بودابست مسؤولين كبار من وزارات العمل، والاتحادات الوطنية لنقابات العمال، والرابطات الوطنية لأرباب الأعمال في عشرة بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (هي أذربيجان وبلغاريا وكرواتيا والجمهورية التشيكية وإستونيا وهنغاريا وكازاخستان وبولندا والاتحاد الروسي وأوكرانيا). ومثلت محصلة هذا الاجتماع مدخلا مهما في المشاورة الدولية لمتابعة مؤتمر القمة التي عُقدت في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

٨٢ - ودشنت منظمة العمل الدولية سلسلة استعراضات لسياسات العمالة القطرية. وعقدت المنظمة في موسكو في نهاية عام ١٩٩٩ مؤتمرا دوليا بعنوان "القضايا الاجتماعية وقضايا العمل: تحطّي العواقب السلبية المصاحبة للمرحلة الانتقالية في الاتحاد الروسي". واستجابة لطلبات من المؤسسات الوطنية المعنية بأسواق العمل تتولى المنظمة في الوقت الحاضر وضع اللمسات النهائية على دليل لتقييم سياسات أسواق العمل في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٨٣ - وفي عام ١٩٩٧ عقدت المنظمة في بودابست مؤتمرا رفيع المستوى على الصعيد دون الإقليمي اهتم بمشاكل العمل التي تواجهها المرأة العاملة في وسط أوروبا وشرق أوروبا. وفي متابعة من جانب المنظمة انعقد في كييف في مطلع عام ١٩٩٨ مؤتمر عن المرأة والعمل، واستُهل العمل في مشروعات وطنيين عن حقوق المرأة العاملة في كل من هنغاريا وأوكرانيا. كما نُظّم في المنطقة عدد من الدورات الدراسية الوطنية في معرض الاستعداد لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين.

٨٤ - وتعد المنظمة في قبرص دورات دراسية سنوية يستغرق كل منها أسبوعاً واحداً يفيد منها مسؤولون رفيعو المستوى في الحكومات ومنظمات أرباب الأعمال والمنظمات العمالية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، ويجري فيها تناول المواضيع مثار اهتمام هذه الأطراف. وقد ناقشت الدورة الدراسية التي عُقدت في العام الماضي قضايا عن العمل وتحركات العمال في إطار عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وعقب الدورة عُقد مؤتمر وزاري تناول موضوع العمالة والبعد الاجتماعي لعملية الانضمام للاتحاد الأوروبي حضره وزراء العمل من جميع الدول المرشحة لعضوية الاتحاد.

٨٥ - ويضطلع فريق سياسات أسواق العمل التابع لإدارة استراتيجيات التوظيف في منظمة العمل الدولية بمشروع بحثي مقارنة عن تحقيق المرونة في أسواق العمل والتوظيف وتأمين الدخل وسياسات أسواق العمل في البلدان المتقدمة النمو والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية. وستُعين نتائج هذا البحث مقررسي السياسات وشركاءهم الاجتماعيين في تحسين تشريعات العمل الوطنية ونظم الحماية الاجتماعية بما يحقق التوازن بين المرونة المطلوبة في أسواق العمل وضمان الأمن الوظيفي في إطار الأحوال المحددة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٨٦ - وعلى امتداد الفترة المنقضية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ انتهت المنظمة من إبرام اتفاقات للتعاون مع القواعد التابعة لها في جميع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي دُعيت إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي. وجرى في إطار هذه الاتفاقات تنفيذ عدد من أنشطة التعاون التقني، فيما يجري حالياً التحضير لمجموعة أخرى من الأنشطة.

كاف - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

٨٧ - نظمت اليونسكو في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ سلسلة حلقات عمل عن تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في البوسنة والهرسك. وعقدت في مينسك بيلاروس مؤتمراً دولياً بعنوان "إصلاح المدارس الثانوية: تحليل السياسات التعليمية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية". وبمناسبة المؤتمر الدولي الثاني للتعليم التقني والمهني عُقد في موسكو مؤتمر تحضيرى دون إقليمي أعقبته في مينسك حلقة دراسية إقليمية للمتابعة.

٨٨ - وأتيح تدريب مهني للشباب ضحايا الألغام الأرضية في سرايفو، وأتيح أيضاً دعم تقني لمشروع إنشاء الشبكة الأوروبية العالمية لأطفال الشوارع. وتدعم اليونسكو أيضاً مشروعاً إقليمياً لتعزيز الاندماج الاجتماعي لأطفال وشباب الغجر في هنغاريا وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا والجمهورية التشيكية. ونفذ اليونسكو في جورجيا وأوكرانيا مشاريع تحت عنوان "تعزيز فرص التعليم والتدريب للشباب المهمش".

٨٩ - ويواصل مركز اليونسكو الأوروبي للتعليم العالي في بوخارست دوره كمركز تنسيق للتعاون الدولي ونشر المعلومات. وقد أجريت دراسة بعنوان "استعراض التحولات في التعليم العالي في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية: عشر سنوات من الإنجاز وتطلع إلى الأمام" لعرضها على المؤتمر المعنون "المشاريع الجديدة في مجال التعاون الأوروبي المشترك بين الجامعات" الذي سيعقد في كراكوف في بولندا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

٩٠ - ويتولى المعهد الدولي للتخطيط التربوي في باريس ومعهد التعليم التابع لليونسكو في هامبورغ تقديم العون في تنمية قدرات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في مجالات تخطيط النظم التعليمية وإدارتها وتقييمها وإصلاحها. وقامت اليونسكو أيضا بتعزيز القدرات الوطنية للأنظمة التعليمية في كل من ألبانيا والبوسنة والمهرسك، وقدمت مساعدات لترميم المدارس في كوسوفو. واستمر تقديم المساعدة التعليمية لكرواتيا لا سيما في المناطق المتأثرة بالحرب عن طريق مشروع معنون "تعليم اللاجئين والمشردين في كرواتيا".

٩١ - وفي إطار برنامج اليونسكو الخاص بإدارة التحولات الاجتماعية وضع مشروع بعنوان "استراتيجيات الأفراد والمؤسسات لإدارة مخاطر التحول في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية"، وجرى التركيز فيه على التحليل المقارن لإدارة المخاطر التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية.

٩٢ - وضمم مشروع يرمي إلى مساعدة عدد من دول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية في تطوير قدراتها الاتصالية المتعددة اللغات من أجل توسيع نطاقها إلى مجالات متخصصة. ويجري إنشاء شبكة الكراسي الجامعية لليونسكو للدراسات الخاصة بالترجمة وربطها بجامعات أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. وقد أنشئ الكرسيان الأولان للشبكة في جامعة كومينوس في براتسلافا بسلوفاكيا، والمعهد الحكومي الآزري للغات في باكو. وستنضم إلى الشبكة جامعات أخرى في بيلاروس وبولندا وأوكرانيا. ويجري حاليا إنشاء معهد عملي لأغراض التدريب والبحث في الاتصالات المتعددة اللغات.

٩٣ - وفي الاتحاد الروسي تساعد اليونسكو متحف الأرميتاج الحكومي ومسرح البولشوي ودار الكتب الرسمية على الأخذ بأساليب إدارية حديثة، وفي مجال العلاقات العامة، وجمع الأموال، والأتمتة. وعن طريق اليونسكو استفاد متحف الأرميتاج في سان بطرسبرغ بمساهمات كبيرة قدمتها هولندا وهبات مالية أو "عينية" قدمتها السويد وبلجيكا وعدة مؤسسات في فرنسا والولايات المتحدة.

٩٤ - وعقدت اليونسكو مؤتمرا دوليا في سيسبي بالسويد من أجل مكافحة الصور النمطية والتحيز في كتب تدريس التاريخ في جنوب شرقي أوروبا. واعتمد المؤتمر مجموعة توصيات

تتماشى مع برنامج العمل المعني بثقافة السلام الذي اعتمده الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

٩٥ - وفي عام ١٩٩٨ أوفدت اليونسكو بالتعاون مع مجلس أوروبا بعثتين إلى رومانيا لاستعراض حالة طباعة وتوزيع الكتب ووضع سياسة وطنية جديدة تتعلق بالكتاب والقراءة. وعقب تشخيص الحالة وانعقاد حلقة دراسية ضمت ممثلين للقطاع الخاص، جرى وضع الخطوط العامة لسياسة وطنية للكتاب، والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن ضرورة سن قانون للكتاب يتضمن منح حوافز مالية لإنتاج وتوزيع الكتب وإنشاء مجلس وطني للكتاب.

٩٦ - وتقدم اليونسكو الدعم لبيناي الرسومات في براتيسلافا الذي يُعقد في سلوفاكيا. وتشارك البيناي في عقد حلقات تدريبية كل سنتين لرسامي كتب الأطفال من البلدان النامية بالتوازي مع فترة البيناي. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠ نظمت اليونسكو والبيناي معرضاً في مقر المنظمة في باريس لأفضل الأعمال المنجزة أثناء الحلقات التدريبية.

٩٧ - ويشارك قطاع العلوم الطبيعية في اليونسكو في عدد من الأنشطة تهدف إلى دعم البحث والتطوير في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وعلى سبيل المثال تساعد اليونسكو في ألبانيا عملية إعادة تشكيل هيكلية لشبكة العلم والتكنولوجيا لجعلها بمثابة وكالة منفذة تابعة للبرنامج الإنمائي.

لام - البنك الدولي

١ - أولويات مساعدات البنك

٩٨ - أجريت عدة عمليات رئيسية لإعادة توجيه أنشطة البنك في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في سياق التحضير للعمليات الجديدة التي اضطلع بها البنك الدولي استجابة لحالات الطوارئ، ولا سيما حالي فيضانات طاجيكستان وإعادة الإعمار في البلقان. غير أن الأنشطة في الاتحاد الروسي وأوكرانيا اتسمت بمحدوديتها لأن التطورات السياسية أحيطت جهود الإصلاح الرئيسية. وفي آسيا الوسطى والقوقاز ركز البنك عملياته على القطاع الزراعي بما فيه البحوث وعمليات الإرشاد في أرمينيا، وتسجيل الأراضي وعمليات ري المزارع في جمهورية قيرغيزستان.

٢ - منع الفقر وتخفيف حدته

٩٩ - توثق دراسة جارية تتناول موضوع الفقر ارتفاع نسب حدوثه، وزيادة حدة التفاوتات وانخفاض نوعية الحياة في كثير من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويستجيب البنك لهذه الحالة بزيادة التركيز على موضوع الفقر في استراتيجيات مساعداته،

وزيادة التأكيد على تقديم القروض للسلع العامة والخدمات الاجتماعية الأساسية. ويجري في الوقت الحاضر إعداد ورقات استراتيجية مرحلية عن تخفيف الفقر تتناول جميع بلدان المنطقة المؤهلة لتلقي مساعدة المؤسسة الإنمائية الدولية. وفي أرمينيا يتولى صندوق للاستثمار الاجتماعي تمويل مشاريع مجتمعية مدفوعة بالطلب من أجل تحسين الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية وزيادة فرص العمالة القصيرة الأجل، وتحقيق التواصل الاجتماعي، وبناء القدرات المجتمعية. وفي الاتحاد الروسي جرى في السنة المالية ٢٠٠٠ توزيع قرض في قطاع استخراج الفحم قيمته ٢٠٠ مليون دولار (بعد إعادة هيكلة هذا القطاع في عام ١٩٩٩) استهدف تخفيف آثار عملية إعادة الهيكلة على العمال المسرّحين وأسرههم والمجتمعات المحلية القريبة من المناجم عديمة الكفاءة، والقيام في الوقت نفسه بزيادة كفاءة الصناعات المستدامة عن طريق خصخصة الجزء الأساسي الحيوي في القطاع. وسيؤدي مشروع طاجيكي للرعاية الصحية الأولية إلى تحسين الخدمات الصحية الأولية للفقراء في المناطق الريفية وسيُسهم في وضع نهج تمويلي أكثر إنصافاً يتعلق بالخدمات الصحية.

٣ - تعزيز التطوير المؤسسي وشؤون الإدارة ومكافحة الفساد

١٠٠ - عقدت في عدة بلدان حلقات دراسية عن شؤون الإدارة ومكافحة الفساد شملت البوسنة والهرسك وقرغيزستان وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا. وفي عام ١٩٩٩ قدمت إلى خمسة بلدان هي البوسنة والهرسك وبولندا ورومانيا والاتحاد الروسي وسلوفاكيا مساعدة في تشخيص مشاكل الفساد ووضع استراتيجيات للإصلاح. وجرى تجريب نهج جديد لتشخيص أساليب الإدارة في أرمينيا تضمن دراسة الأصول المؤسسية لضعف أداء القطاع العام. وفي ألبانيا عززت الإصلاحات الرامية إلى تحسين أساليب الإدارة وتخفيف حدة الفساد بقرض للتكيف الهيكلي، وعززت هذه الإصلاحات في لاتفيا بقرض للتكيف الهيكلي البرنامجي.

٤ - تشجيع اللامركزية والتنمية المجتمعية

١٠١ - تولد عملية التحول احتياجات خاصة لدى السلطات دون الوطنية من أجل بناء قدراتها المؤسسية. وتواجه الدول المقبلة على الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي احتياجاتاً استثنائية في هذا الخصوص نظراً إلى أن السلطات الإقليمية والمحلية ستلتقى من الاتحاد بمقادير كبيرة من المنح. وكمثال على العمل الإقليمي في هذا المجال مشروع المبادرات المحلية في البوسنة والهرسك الذي يتيح سبيلاً للائتمان لأصحاب الأعمال الحرة بالغة الصغر من محدوددي الدخل الذين يرغبون في بدء أعمال صغيرة أو التوسع فيها. وجرى في إطار المشروع توزيع أكثر من ٣٥ ٠٠٠ قرض صغير ذهب نصفها تقريباً إلى النساء، وخمسها

إلى اللاجئين أو المشردين العائدين. وفي الوقت الحاضر أصبح سبع من كل ثماني مؤسسات يعمل بنظام الاكتفاء الذاتي، كما أمكنها تطوير أساليبها الإدارية ومواردها البشرية وقدراتها المالية بما يُمكنها من الاستدامة لأجل طويل.

٥ - حماية البيئة

١٠٢ - أسهم البنك في استهلال الأعمال التحضيرية لخطط العمل الوطنية للبيئة في البوسنة والهرسك وكرواتيا وتركمانستان. وساعد السلطات البيئية في بولندا والدول الأخرى المقبلة على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في تقييم تكلفة تنفيذ التشريع البيئي للاتحاد الأوروبي. ودعم البنك في طاجيكستان جهودا وطنية لبناء قدرات في مجال تخطيط وتنفيذ أنشطة مستدامة للتخفيف والتأهب في منطقة بحيرة ساريز. وفي بلغاريا أُتبع نهج جديد لإزالة التلوث الصناعي في إطار قرض للتكيف قدمه البنك لدعم عملية الخصخصة يستهدف به اجتذاب الاستثمار الخاص عن طريق القضاء على المخاطر المتصلة بالبيئة التي تواجه المستثمرين. وتضمن هذا النهج أحكاما تتعلق بتطهير التلوث الحاصل في الماضي وضمان الامتثال للمعايير البيئية في المستقبل. وقد أثبت المشروع البولندي لحماية البيئة الريفية أنه آلية فعالة لتمرير الاستثمار الخاص بالحماية البيئية في المناطق الريفية، وسيساعد المشروع في تقليل صرف التترات من حوالي ١٠٠٠ مزرعة.

٦ - دور البنك الدولي في التنمية الإقليمية في منطقة جنوب شرقي أوروبا

١٠٣ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٩ وعقب أزمة كوسوفو مباشرة، وقّع المجتمع الدولي وبلدان جنوب شرقي أوروبا ميثاقا للاستقرار مُنحت للجنة الأوروبية والبنك الدولي بمقتضاه ولاية لتنسيق نهج شامل للتنمية الإقليمية والمساعدة الاقتصادية للمنطقة. وأعد البنك في هذا الخصوص تقريرا معنونا "الطريق إلى تحقيق الاستقرار والرخاء في جنوب شرقي أوروبا: ورقة استراتيجية إقليمية". وفي مؤتمر لجمع الأموال اشترك في رئاسته كل من البنك الدولي واللجنة الأوروبية وعقد في آذار/مارس ٢٠٠٠، تبرعت الأطراف المانحة بما يعادل ٢,٤ بليون دولار لسلسلة من الأنشطة الإقليمية التي تتطلب "بدايات سريعة".

ميم - صندوق النقد الدولي

١٠٤ - واصل الصندوق على امتداد السنوات القليلة الماضية توفير الدعم المالي لبرامج الاستقرار الاقتصادي والإصلاح في أغلب البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأصبح عدد من الاقتصادات التي قطعت مرحلة متقدمة من التحول في غير حاجة إلى التماس موارد الصندوق وبات يسعى فقط إلى عقد ترتيبات احتياطية لاستخدام الموارد (كما هو الحال في استونيا ولاتفيا وليتوانيا). وقام بعضها، ومنها بولندا والجمهورية التشيكية وكازاخستان

وهنغاريا بتسديد جميع ديونه للصندوق. ففي هذه الحالات، وكجزء من الدور الإشرافي للصندوق، اكتست مبادراته الجديدة الهادفة إلى تعزيز بنیان النظام المالي الدولي بأهمية خاصة. وكانت الجمهورية التشيكية، على سبيل المثال، من أوائل البلدان التي أعدت "تقرير شفافية" كامل عبارة عن استعراض لمدى الالتزام بالمعايير والقواعد الدولية في مجالات مثل الشؤون النقدية والمالية والادخارية. وكان عدد آخر منها، بما فيها ألبانيا وبولندا والجمهورية التشيكية، من بين أوائل البلدان التي قامت بنشر تقارير عن الموظفين. وكانت استونيا وهنغاريا شريكين رائدين في برنامج لتقييم القطاع المالي اضطلع به الصندوق مع البنك الدولي، وكانت أغلب البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تتهياً للمشاركة في هذه المبادرات.

١٠٥ - ومثلت المساعدة التقنية وبرامج التعاون للصندوق عنصراً رئيسياً ومتواصلاً في تعامله مع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وشمل هذا التعاون تقديم تمويل مشترك مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والمصارف المركزية والأطراف الثنائية. كذلك أولى الصندوق أهمية للمساعدة في توفير التدريب للمسؤولين المعنيين بإدارة وتنفيذ السياسة الاقتصادية، عبر معهد فيينا المشترك على وجه الخصوص.

نون - الاتحاد البريدي العالمي

١٠٦ - أحد الأهداف الرئيسية للاتحاد البريدي العالمي هو تحسين الهياكل البريدية الأساسية ونوعية الخدمات البريدية في البلدان النامية. وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ينصب تركيز الاتحاد على تحويل الإدارات البريدية إلى مشاريع بريدية قادرة على تقديم منتجات وخدمات تنافسية عالية الجودة تحقق في الوقت نفسه التوازن المالي. ويعمل فريق العمل المعني بالتنمية البريدية التابع للاتحاد البريدي العالمي مع الإدارات البريدية لتحديد مصادر التمويل الأشد ملاءمة لخططها الإنمائية، مسهلاً بذلك إمكانية حصولها على موارد التمويل الخارجية اللازمة لدعم التنمية والإصلاح البريديين. وخلال مؤتمر الاتحاد البريدي العالمي في بيجين المعقود في عام ١٩٩٩ اتخذ قرار لإنشاء صندوق إنمائي تموله البلدان الصناعية.

سين - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

١٠٧ - حددت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عدداً من التحديات التي تواجهها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ومنها، تآكل القدرات الصناعية، وتدني مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وتقادم التكنولوجيات، وانخفاض جودة المنتجات، وتدهور

البيئة الناتج عن أنشطة صناعية سابقة، والاستخدام المحدود لطاقت الإنتاج القائمة الذي يخفي اتجاهها متصاعدا للبطالة المقنعة، وانحسار الأسواق في وجه البضائع المصنعة محليا، والصعوبات القائمة أمام زيادة تدفقات رأس المال الأجنبي إلى القطاعات الصناعية، وعدم وجود رؤية واضحة أو استراتيجية للتنمية الصناعية في القرن الحادي والعشرين أو من أجل مواجهة التحديات التي يواجهها قطاع الصناعة التحويلية.

١٠٨ - ويتيح هذا التحليل الأساس اللازم لتقديم المشورة فيما يتصل بالسياسات والمساعدة التقنية. وتتناول طلبات المساعدة التي تقدمها بلدان المنطقة إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مجموعة من الأولويات المشتركة مثل الإنتاج الأنظف والإدارة البيئية؛ وتعزيز الاستثمار والتكنولوجيا؛ وتقييم الجودة والتوحيد القياسي والمطابقة؛ وتنمية القطاع الخاص.

١٠٩ - وبالإضافة إلى البرامج المنفذة في فرادى البلدان وضعت برامج متكاملة تشمل مجموعة من خدمات اليونيدو تغطي الاتحاد الروسي وأرمينيا وأوزبكستان وطاجيكستان. وتتعاون اليونيدو كذلك مع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية فيما يتصل بأعمال المنتدى العالمي.

عين - الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية

١١٠ - تؤكد الخطة الاستراتيجية للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣ أهمية إيجاد مناخ تنافسي في مجال الاتصالات. ويمثل هذا الاتجاه أيضا محور تركيز المساعدة التي يقدمها الاتحاد إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي عام ١٩٩٩، استهل الاتحاد الأنشطة الإقليمية التالية أو شارك فيها: حلقة عمل في أرمينيا عن تسويق خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في رابطة الدول المستقلة؛ حلقات عمل في بيلاروس معنية بإدارة الموارد البشرية وتخطيط المشاريع في رابطة الدول المستقلة؛ إعداد خطط إنمائية لمواجهة للمشاريع في رابطة الدول المستقلة؛ كما عقد حلقات دراسية في جورجيا عن وضع شبكة إدارة الاتصالات السلكية واللاسلكية، والهرمية الرقمية المتزامنة في دول الرابطة، وعن الجوانب القانونية للإصلاح، واتفاق منظمة التجارة العالمية المعني بالاتصالات الخاص برابطة الدول المستقلة؛ وعقد أيضا حلقات تدريبية في مولدوفا عن تحويل الشركات ونوعية الإدارة لصالح رابطة الدول المستقلة، وعن الجوانب القانونية للإصلاح في الرابطة؛ وعقد حلقات دراسية في الاتحاد الروسي عن مشكلة عام ٢٠٠٠ لصالح رابطة الدول المستقلة وعن الطب عن بُعد لصالح الرابطة؛ وعقد حلقة تدريبية في أوكرانيا معنية بتحديد التكاليف على أساس الأنشطة لصالح الرابطة. وتشمل فرادى الأنشطة التي تم تنفيذها في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تركيب وتطبيق برنامج حاسوبي

في أرمينيا باسم برنامج بلانيتو، وبرنامج حاسوبي يهدف إلى تحديد أبعاد الهبات من أجهزة الحواسيب المقدمة إلى شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية في الجهاز الإداري للمدوفا والوصول بها إلى الحد الأمثل؛ وحلقة دراسية معنية ببرنامج بلانيتو في الاتحاد الروسي.

١١١ - ونفذ الاتحاد اثنتي عشرة مهمة للمتابعة خلال ١٩٩٩. وتم توظيف اثنين وعشرين خبيراً، قاموا بمهام في بلدان منطقة رابطة الدول المستقلة. وتم منح ما مجموعه ١٩٠ زمالة للمنطقة الفرعية لرابطة الدول المستقلة لأغراض الأنشطة المتصلة بالاتصالات السلكية واللاسلكية نظمتها الوحدة الإقليمية التابعة للاتحاد.

فء - المنظمة العالمية للملكية الفكرية

١١٢ - يهدف برنامج التعاون للمنظمة العالمية للملكية الفكرية مع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى تقديم المساعدة في إصلاح وتعزيز نظم الملكية الفكرية وتشجيع استخدامها الفعال في إطار البرنامج. وفي إطار هذا البرنامج تواصل المنظمة العالمية للملكية الفكرية تقديم المساعدة في تعزيز السياسة الوطنية والأطر القانونية للملكية الفكرية، مع مراعاة المعايير والاتجاهات الدولية ذات الصلة. وتركز أيضاً على تطوير الملكية الصناعية والإدارات المعنية بحقوق النشر، وتنمية الموارد البشرية وإدخال نظم حديثة للإدارة. وتُبدل مجهودات خاصة لدعم الإدارات الوطنية في توسيع نطاق وصولها إلى المعلومات التكنولوجية والقانونية وغيرها من المعلومات ذات الصلة. وتساعد المنظمة العالمية للملكية الفكرية البلدان المعنية على زيادة وعيها العام بالأهمية التي تمثلها الحماية الفعالة للملكية الفكرية واستخدامها السليم بالنسبة للوصول إلى الأسواق وتحقيق الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا.

صاد - المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

١١٣ - واصلت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية توفير المساعدة في تخطيط الخدمات الوطنية في مجال الأرصاد الجوية والخدمات الهيدرولوجية وإدارتها وتحسينها لجميع البلدان الأعضاء. وكان لبرنامج المنظمة العالمية للأرصاد الجوية للتعاون التقني على وجه الخصوص دور هام في تمكين المنظمة من تحقيق ذلك الهدف في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، رغم أن النقص في التمويل الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تطلب من المنظمة القيام بمبادرات جديدة لتعبئة موارد إضافية على الصعيد الوطني والدولي.

١١٤ - ويجري النظر حالياً في برنامجين رئيسيين يهتمان بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يتصل أحدهما بمنطقة بحر قزوين لأغراض دعم البيئة ورصدها، ويضم الآخر خمس جمهوريات آسيوية هي أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان ويتصل بتأمين سلامة ممر النقل عبر أوروبا ومنطقة القوقاز وآسيا. وبالإضافة إلى ذلك، يجري

في الوقت الحاضر النظر في مسألة إقامة مكتب إقليمي فرعي لأوروبا من أجل إتاحة مزيد من الدعم لبلدان شرقي وجنوب شرقي أوروبا.

قاف - منظمة التجارة العالمية

١١٥ - يتهيأ العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية حالياً للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وهناك بعض البلدان الذي انضم مؤخراً إلى المنظمة بوصفه عضواً كاملاً، كما أن البعض الآخر استكمل عضويته في المنظمة منذ زمن طويل. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للمنظمة في تصميم أنشطة التعاون التقني مع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بشكل يكفل أن يفني عرض التعاون بالطلبات الخاصة التي تم تحديدها. وقد شملت أنشطة منظمة التجارة العالمية، التي دُعيت تلك البلدان إلى تسمية مسؤولين فيها، جملة أمور منها الزراعة ووضع القواعد ومسائل الوصول إلى الأسواق وعقد دورات دراسية وتقديم خدمات فيما يتصل بفض المنازعات. وغالباً ما تطلب البلدان التي تقطع مرحلة متقدمة في عملية الانضمام من أمانة المنظمة أن تقدم تفسيرات إلى جمهور عريض يشمل القطاعين العام والخاص وأعضاء البرلمان من أجل زيادة الوعي بنظام منظمة التجارة العالمية. وفي مناسبات عديدة عبّرت البلدان التي انضمت للمنظمة حديثاً عن الحاجة إلى تدريبها على عمل لنظام التجارة وبخاصة في المجالات التي تنطوي على التزامات جديدة. وتراوحت مدد هذه الأنشطة من عدة أيام إلى أسبوع.

١١٦ - وتنظيم دورات تدريبية قصيرة (أسبوعان إلى ثلاثة أسابيع) في جنيف، في مقر المنظمة وفي معهد فيينا المشترك (النمسا). وقدم هذه الدورات في أغلبها خبراء من مختلف الشعب في المنظمة. ونظراً لمحدودية الموارد المالية والبشرية المتوفرة فإن الأمانة تواصل التعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية الأخرى التي تطلب من منظمة التجارة العالمية في مناسبات عديدة تزويدها بخبرتها بشأن اتفاقات معينة.